Distribution: Restricted | EB 2004/82/R.32 | 21 July 2004
Original: English | البند 16(ب) من جدول الأعمال | Arabic

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

المجلس التنفيذي – الدورة الثانية والثمانون

روما، 8-9 سبتمبر/أيلول 2004

انضمام الصندوق إلى الاتفاق الإطاري المالي والإداري بين الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة

1- يدعى المجلس التنفيذي إلى الإحاطة بأن الصندوق يعتزم الانضمام إلى الاتفاق الإطاري المالي والإداري بين الاتحاد الأوروبي ممثلا بالمفوضية الأوروبية[1]، والأمم المتحدة، الموقع في29 أبريل/نيسان 2003.

2- يهدف الاتفاق الإطاري المالي والإداري بين الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة إلى تعزيز التعاون البرنامجي بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي بنية الإسهام في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وسيصبح الصندوق، عبر انضمامه إلى الاتفاق الإطاري، عضواً في مجموعة العمل المشتركة التي تتولى دورياً استعراض الأمور المتصلة بالتعاون التقني والمالي وتقدم المشورة بشأنها. ويرد في الملحق معلومات أساسية عن الاتفاق الإطاري.

3- وعملاً بالمادة 8، الفرع 2، من اتفاقية إنشاء الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، فإن المجلس التنفيذي مدعو إلى تفويض رئيس الصندوق الدخول في مفاوضات لوضع الوثيقة القانونية النهائية اللازمة كيما يصبح الصندوق شريكاً في الاتفاق الإطاري وفق الخطوط الرئيسية للاتفاقات المشابهة التي سبق إبرامها مع غيره من الشركاء وأي اتفاقات مساهمة لاحقة وذات صلة. وسيجري إطلاع المجلس التنفيذي في دورة لاحقة على مضمون الوثيقة القانونية في صيغتها النهائية.

[1] المفوضية الأوروبية هي الهيئة المؤسسية التي تمثل الاتحاد الأوروبي على الساحة الدولية، ومثال على ذلك، فهي التي تقوم بالتفاوض على اتفاقيات بين الاتحاد الأوروبي ودول/منظمات أخرى وتمويلها وتنفيذها.

بسبب قيود الموارد والاهتمامات البيئية تصدر وثائق الصندوق بكميات محدودة.
ويرجى من السادة المندوبين إحضار وثائقهم معهم إلى الاجتماعات وتقييد طلب النسخ الإضافية.

الملحق

الاتفاق الإطاري المالي والإداري
بين الاتحاد الأوروبي ممثلاً بالمفوضية الأوروبية
والأمم المتحدة

معلومات أساسية

1- عقد خلال عام 2002 حوار سياساتي واسع النطاق على مختلف المستويات بين الاتحاد الأوروبي والوكالات والصناديق والبرامج التابعة للأمم المتحدة. واعتمد الاتحاد الأوروبي عام 2002، ونتيجة لهذا الحوار، تعميماً عن *بناء شراكة مع الأمم المتحدة في مجالي التنمية والشؤون الإنسانية*. وفي 29 أبريل/نيسان 2003، وقّع الاتحاد الأوروبي وأمانة الأمم المتحدة الاتفاق الإطاري المالي والإداري بهدف تحديد عناصر اتفاق شراكة يتم وضعه وإبرامه مع كل المنظمات التابعة للأمم المتحدة. وقد انضم إلى الاتفاق الإطاري حتى اليوم كل من منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ومنظمة العمل الدولية ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ومنظمة الصحة العالمية والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية.

2- يُعتبر الاتفاق الإطاري بين الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة أداة لتحسين وتعزيز التعاون بين المؤسستين. وقد صمم هذا الاتفاق واتفاق المساهمة ذو الصلة، الموصوف في الفقرة 8 أدناه، ليكونا نموذجا يحول دون تكرار الاتفاقات مع منظومة الأمم المتحدة وليفيا بمتطلبات سياسة التنسيق الإداري ضمن الاتحاد الأوروبي.

3- قدّم الاتحاد الأوروبي من خلال المفوضية الأوروبية عام 2002 مساعدات إنمائية بقيمة 560 6 مليون دولار أمريكي. ويُلاحظ أيضاً أن مساهمات الاتحاد الأوروبي المالية في الأمم المتحدة قد ارتفعت خلال السنوات القليلة الماضية من نحو 200 مليون يورو إلى 500 مليون يورو. وفضلا عن هذا، فإن الاتحاد الأوروبي ما زال أكبر مساهم في الصندوق الاستئماني الخاص بمبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون الذي يديره البنك الدولي (931 مليون دولار أمريكي).

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية والمفوضية الأوروبية

4- تقوم منذ أواخر السبعينات، علاقات تعاون مثمر بين الصندوق والمفوضية الأوروبية في مجال التمويل المشترك لعدة مشاريع متوازية (بلغ مجموع التمويل المشترك 113 مليون دولار أمريكي). وقد وافقت المفوضية الأوروبية مؤخراً على المشاركة في تمويل مشروع للصندوق في سوازيلند (مشروع تكثيف الري لأصحاب الحيازات الصغيرة في الحوض الأسفل لنهر أوسوتو – المرحلة الأولى) بقيمة 10.9 مليون دولار أمريكي. وتعكف المؤسستان حالياً أيضاً على تقصي إمكانات المشاركة في تمويل برامج متوازية لدعم عملية اتفاق السلام في السودان. ومن النتائج الملموسة التي تم تحقيقها عام 2003، مساهمة المفوضية الأوروبية في الصندوق من خلال الصندوق الاستئماني لمبادرة ديون

الملحق

البلدان الفقيرة المثقلة بالديون الذي يديره البنك الدولي بغية تخفيف عبء الديون عن نيكاراغوا (9.5 مليون دولار أمريكي) وغيانا (مليون دولار أمريكي).

الاتفاق الإطاري المالي الإداري بين الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة

5- استناداً إلى هذه المبادرات والتجارب المشتركة، شرع الصندوق عام 2003 بإجراء اتصالات مع الوحدات المعنية في المفوضية الأوروبية بغرض استكشاف الصيغ القانونية والإدارية الممكنة لإنشاء هيكلية منتظمة للمشاركة والتعاون بين المؤسستين، بما في ذلك انضمام الصندوق إلى الاتفاق الإطاري المالي والإداري. وفي مايو/أيار 2004 تم التوصل إلى توافق بين المفوضية الأوروبية وممثلي الصندوق بشأن المسائل القانونية والإدارية والمالية الرئيسية المتصلة بالاتفاق الإطاري. واتسمت مشاركة الصندوق في هذه المحادثات بطابع مشترك بين الوظائف والإدارات يضمن مساهمة كل الشعب والوحدات ذات الصلة في الصندوق (تعبئة الموارد، ودائرة إدارة البرامج، ومكتب المراقب المالي، ومكتب المستشار العام ومكتب المراجع الداخلي).

6- تكمن الفائدة المرجوة من انضمام الصندوق إلى الاتفاق الإطاري المالي والإداري في أن من شأن تنظيم الجوانب الإدارية أن يزيد من فرص التمويل وأن ينهض بالكفاءات الإدارية وتحقيق وفورات للصندوق. وفضلا عن هذا، فإن الصندوق سيصبح عضواً في مجموعة العمل المشتركة بين المفوضية الأوروبية ووكالات الأمم المتحدة التي تقوم دورياً باستعراض الأمور المتصلة بالتعاون التقني والمالي وتقدم المشورة بشأنها.

7- يتسم الاتفاق الإطاري بالصفات الرئيسية التالية:

- التركيز على النتائج مع إدراج مؤشرات إنجاز موضوعية في كل الاتفاقات الخاصة بالمساهمات وتقديم تقارير عنها.
- بساطة الأحكام المتعلقة بالمدخلات: فالتكاليف المباشرة المستوفية للشروط تعرّف على أساس أنها التكاليف الحقيقية التي يتم صرفها فعلاً وبالضرورة من أجل تنفيذ إجراء ما. وقد تم إلغاء الحدود القصوى للمبالغ القابلة للتعويض للموظفين وبعض التكاليف الأخرى، بعد أن كانت جزءا من اتفاق عام 1999.
- حصر التكاليف غير المباشرة المستوفية للشروط بنسبة 7 بالمائة من التكاليف المستوفية للشروط وفق التعريف المثبت أعلاه، دون حدود قصوى بالقيمة المطلقة.
- اعتماد طرق الإبلاغ على معايير الإبلاغ التي تختارها الوكالة أو المؤسسة المعنية مما يفي بالاشتراطات الدنيا التي تفرضها المفوضية الأوروبية. وينطبق هذا أيضا على إجراءات مراجعة الحسابات والمراقبة والمحاسبة والتوريد.
- يعتمد اليورو في كل اتفاقات المساهمة التي يتم إبرامها بين الأمم المتحدة والمفوضية الأوروبية ويحرص على علنية مساهمات المفوضية.

الملحق

- يحدد حجم الدفعات المسبقة في أي اتفاقية مساهمة في ضوء الأداء الماضي لمنظمة الأمم المتحدة المعنية، لاسيما فيما يخص تقديم التقرير النهائي في الوقت المناسب.
- أنشأت الأطراف مجموعة عمل مهمتها تعزيز تبادل المعلومات بصورة منتظمة عن سائر المواضيع المنبثقة عن الاتفاق الإطاري المالي والإداري.

اتفاق المساهمة

8- عندما تقوم المفوضية الأوروبية بتقديم مساهمة مالية لعملية أو برنامج أو مشروع تديره وكالة من وكالات الأمم المتحدة في إطار تنفيذ الاتفاق الإطاري المالي والإداري، فإن الطرفين يتفقان على اتفاق مساهمة ويوقعان عليه. ويستند اتفاق المساهمة إلى الصيغة الموحدة التي وضعتها المفوضية الأوروبية والتي تنطبق على كل الوكالات التابعة للأمم المتحدة. وبموجب اتفاق المساهمة، تقبل الوكالة التابعة للأمم المتحدة المساهمة وتتعهد بأن تبذل قصارى جهدها من أجل تحقيق النتائج التي تقع ضمن مسؤوليتها. ويحتوي الاتفاق على معلومات عن المساهمة، وترتيبات الإبلاغ والمدفوعات، وغير ذلك من الشروط المحددة الخاصة بتنفيذ العملية أو البرنامج أو المشروع. وتضم الملاحق التي تشكل جزءا أساسياً من اتفاق المساهمة وصفا للنشاط المدعوم والشروط العامة المعمول بها في اتفاقات المساهمة التي تبرمها المفوضية الأوروبية مع المنظمات الدولية وميزانية مفصّلة.